برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو_جزائرية دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba

أ: عامر حبيبة جامعة برج بوعريريج

أ.د: بوقرة رابح جامعة مسيلة

amer_habiba@yahoo.com

ملخص

ان برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتطوير تنافسيتها، يستهدف تحضيرا جيدا لمحيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وفضاءات التبادل الحر الأورو متوسطي، و يتمثل ذلك في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصرنة أدوات إنتاجها وأنظمة تسييرها التي تحقق من خلالها الجودة في المنتجات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية والتكوين الإداري، وتطبيق المخططات التسويقية والاتصالية اين تصل المؤسسة إلى مجموعة من التحسينات على نظام تسييرها وإنتاجها، سواء تعلق الأمر بعصرنة التجهيزات، نظام التنظيم والتسيير والإنتاج، تكوين وتأهيل الموارد البشرية، العمل بمقاييس الجودة العالمية والبحث عن الأسواق وإبرام اتفاقيات الشراكة، ومن خلال ذلك يصبح بإمكان المؤسسة أن تحقيق التنمية المستدامة وتقوم تنمية تنافسيتها في السوق المحلي للوصول إلى التصدير الى السوق الأجنبي.

الكلمات الدالة: المؤسسة الاقتصادية، اتفاقية الشراكة، التنمية المستدامة، تكتل الاتحاد الأوروبي، برنامج التأهيل.

Abstract

The programme of rehabilitation of economic institution with the aims to develop its competitiveness, is based on well prepared for the institutions environment to be easily integrated into the World Trade Organization and economic corporations and be part from the free trade Euro-Mediterranean, Moreover to support the competitiveness of the enterprises through applying modernization of production tools, and the systems used to ensure the product quality . this process lead to obtaining certificate of compliance that meets the international standards, the configuration management, the application of marketing and communication plans .where the organization arrive at range levels of development of its facility and production systems , to address the foreign market and achieve the goal of exporting the organization need to focus on modernizing equipment, organization, management and production system, the training of human capital, the work of international quality and the search for markets and the conclusion of partnership agreements standards, by applying this it can achieves sustainable development .

Keywords: economic institution, the partnership agreement, and sustainable development in front of EU relations, rehabilitation program

مقدمة:

لقد تبنت الجزائر سياسة الانفتاح على العالم من خلال ما يشهده اقتصادها من تحولات هامة خاصة منذ دخول اتفاقية الشراكة الأورو. جزائرية حيز التطبيق حيث أن لهذه الأخيرة انعكاسات بالغة وخاصة بعد تطبيق برامج التأهيل وما لها من اثر مرتبطة أساسا بمدى قدرة المؤسسة الجزائرية على مجابهة منافسة المؤسسات العالمية التي أصبحت تشاركها في حصة أسواقها المحلية. علما أن هذه المؤسسات تطبق وتتبع المعايير الدولية، في هذا الشأن لم يعد هناك مجال للتأخير والتردد وقد بدأت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا على إدماج الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية سعيا منها لتحقيق التنمية المستدامة حيث أصبحت تهتم بالاعتبارات البيئية ومعنية بها وبتطبيقها لأنها تعتبر عن الواقع الجديد الذي لا يمكن تجتنبه أو عزله عن الواقع الاقتصادي، وهذا ما يفتح الآفاق كبيرة أمام المؤسسة الجزائرية لتبني إدارة بيئية فعالة تمكنها من التأقلم مع هذا الواقع وخاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية ودخولها في سوق تنافسية ومن هنا تجلت إشكالية الدراسة:

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق:

كيف ساهمت اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية من ادماج ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

فرضية الدراسة: ومن هذه الإشكالية يمكن طرح فرضية البحث:

– تبني التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فرضه توقيع اتفاق شراكة مع تكتل الاتحاد الأوروبي وتطبيق برامج تأهيل لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في أهمية الموضوع في حد ذاته حيث أن تبني التنمية المستدامة أصبحت ضرورة ملحة يجب على المؤسسة التي تسعى إلى النجاح والبقاء في

السوق والحفاظ على مكانتها التنافسية والدخول إلى الأسواق العالمية تلبيتها، وبما أن المؤسسات الجزائرية مقبلة على منافسة قوية من طرح المؤسسات الدولية التي ستدخل إلى الجزائر نتيجة توقيعها لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية وفي حال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فقد جاء هذا البحث ليبين سبل تبني التنمية المستدامة من خلال تطبيق لبرنامج التأهيل في المؤسسة الجزائرية ومعوقات تطبيق هذه الإدارة والفرص التي يتيحها تبني هذا البرنامج للمؤسسة الجزائرية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح مزايا تطبيق برنامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والفرصة التي يمكن أن تستفيد منها هذه الأخيرة في حال تطبيق هذا البرنامج وهذا للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وزيادة تنافسيتها وتحقيق التنمية المستدامة والوصول بها إلى الأسواق العالمية، ومن خلاله النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من دارة الاعتماد على مورد وحيد في الناتج الوطني الخام إلى تعدد الموارد والرفع من مساهمة الصادرات خارج المحروقات في هذا الناتج.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي قصد إيضاح المفاهيم المتعلقة بهذا البحث. بالإضافة الى استخدام للمؤشرات في الجانب التطبيقي للتحليل.

أدبيات الدراسة

– **المؤسسة الاقتصادية:** تعرّف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تُؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني، في حين عرّفها شومبيتر بأنّها مركزا للإبداع والإنتاج.[1]

– **التنمية المستدامة وابعادها:**

التنمية المستدامة: ينظر إلى التنمية المستدامة أنها تساوي النظام البيئي لأن نتيجة ظهورها هو ظهور المشاكل البيئية العالمية.[2]

كما نجد ان التنمية المستدامة هو أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية.

– **ابعاد التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:[3]

– **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام.

– **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

– **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

اما المصطلحين اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية وبرنامج التأهيل فقد تم التطرق اليهما في ثنايا البحث بالتفصيل.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية للدراسة ارتأينا تقسيم الدراسة الى النقاط التالية:

أولا: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

ثانيا: المؤسسة الاقتصادية وبرامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية؛

ثالثا: مؤشرات تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل برنامج التأهيل

-دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba-

أولا المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

شهد تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر منذ الحصول على الاستقلال السياسي الى يومنا الحاضر عدة محطات، لذلك سوف نتطرق الى تطور المؤسسة الاقتصادية:

1. المرحلة الأولى (1962-1970): ويمكن تقسيمها الى مرحلتين:[4]

أ. مرحلة التسيير الذاتي: التي أعقبت الاستقلال مباشرة وامتدت الى حوالي 1965 "المؤسسة المسيرة ذاتيا" وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الاقتصادية تكريسا لتوجهات سياسة معينة، ذلك ان الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الأيديولوجية الاشتراكية.

ب. مرحلة التسيير البيروقراطي: والتي امتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية الى درجة كبيرة، وتعتبر هذه الفترة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام والاستمرار في إضفاء الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري.

كما عرفت هذه المرحلة تراكمات كثيرة من التجارب والإصلاحات المتكررة في خضم سيرة التنمية الوطنية، بحيث بادرت السلطة السياسية آنذاك الى ذلك الارتباط بالفرنك الفرنسي قصد تقليص التبعية اتجاه الخارج، وبعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ في عاتقه عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي.

من اهم نتائج الفترة الأولى (1962-1970):[5]

- التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية وخاصة في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة المستهدفة آنذاك.

– بعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الاحتكارات، تضطلع بعمليات البناء والتشييد لمواكبة مخططات التنمية الوطنية عن كثب.

– اعتبار المؤسسات الوطنية العمومية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرض نفسها، لاسيما تبنيها نموذج منفرد للتنمية المستقلة.

– التركيز على اظهار المؤسسة الوطنية العمومية الى حيز الوجود باعتبارها هدفا في حد ذاته.

– الاعتماد على الأسلوب التقليدي التلقائي في تنظيم وتسيير المؤسسة، وذلك لاعتبارات قلة الإطارات الكفؤة والمؤهلة، انعدام التجربة الكافية لها.

المرحلة الثانية (1971–1980):

اين تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي الى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك، إضافة الى ذلك تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير ومراعاة النظام في العمل وتحقيق اهداف المخطط.

اعتمد النموذج أساسا على المشروعات المصنعة واعتبرت المؤسسة الاقتصادية العمومية بمثابة المحرك الذي يضمن دفع النموذج لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة[6]، حيث يسعى النموذج الى بناء جهاز انتاجي عصري مملوك من طرف الدولة، وهو النموذج الشائع في تلك الفترة والمعتمد على الصناعات المصنعة بالدرجة الاولى[7]،حيث ورثت الجزائر عن فرنسا غداة الاستقلال 450 مؤسسة أغلبها ذات طابع فلاحي إلا انها كانت تعاني العديد من العراقيل والمشاكل، كهجرة الإطارات المؤهلة للتسيير وشح الموارد الملية التي تضمن التسيير العادي لتلك المؤسسات، ومن هنا تمثلت

إجراءات النموذج المتبع، في استرجاع المؤسسات التي تحقق السيادة وتحقق التنمية الاقتصادية على حد سواء.[8]

المرحلة الثالثة استقلالية المؤسسات (ما بعد سنة 1980)

لقد سبق عملية استقلالية المؤسسات اجراءان في عام 1980تمثلا فيما يلي:[9]

1. إعادة الهيكلة العضوية:

وكان الغرض منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام الى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة. ولق كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى الى 145مؤسسة والثانية الى 120مؤسسة.

2. **إعادة الهيكلة المالية:**

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار وتتويج لإعادة الهيكلة العضوية وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة وراس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات.

3. استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

إن عملية استقلال المؤسسات العمومية، تُعد انقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات الذي تميز به الاقتصادي الوطني في الفترات السابقة، ومنعطفا وبداية مرحلة انتقالية جديدة، لإعادة المؤسسة لعملها وتأقلمها مع يقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة العمومية قانون ووسائل عمل تجعلها تتمتع بحرية المبادرة والتسيير، من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح استقلالية المؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها المسؤولية سلبا أو إيجابا. هذا ما يظهر في القانون رقم 01/88 الصادر في 12 جانفي 1988، المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومي.

المرحلة الرابعة: المؤسسة الاقتصادية في ظل التحرير الاقتصادي

نتيجة للقيود المفروضة على الاستقلالية وضعف أداء الاقتصاد الجزائري، مع تزايد المطالبة بالإصلاح الجذري، اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات في عشرية التسعينيات من القرن الماضي، تهدف في مجملها الى بناء أسس اقتصاد السوق، وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

1. خوصصة المؤسسات العمومية

اعتبرت الخوصصة من بين أهم الإجراءات الأساسية في برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لقيت العديد من الاهتمامات في الدول السائرة في طريق التحرير الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد السوق، نظرا للدور الفعال الذي تساهم به في تخفيف عبئ التسيير والرقابة عن الدولة ومؤسساتها، ومع ابرام اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة1995 والذي اعتبر الخوصصة جزء هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وذلك لخلق الاستقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة[10]، وتوجهت تلك المساعي بإصدار مرجع تشريعي لتنظيم عملية تحويل المؤسسات الاقتصادية،[11]اين عرف الخوصصة على انها تحويل ملكية كل الأصول او جزء منها، او تحويل ملكية رأس المال بالكامل او جزء منه، او تحويل تسيير المؤسسة العمومية، من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القطاع العام الى القطاع الخاص.[12]

اما برنامج الخوصصة لسنة 1997 فقد تضمن 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30% من اجمالي اليد العاملة في القطاع العام.[13] وتواصلت عملية خوصصة المؤسسات العمومية بوتيرة ضعيفة بعد سنة 1998 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات وخاصة التقادم التقني لمعداتها. فمن بين 1.112مؤسسة قابلة للخوصصة في سنة 2003 أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ان 731 مؤسسة منها في وضعية صعبة، كما يمكن ارجاع أسباب ضعف العملية الى صعوبة تقييم المؤسسة بغرض الخوصصة. اما برنامج الخوصصة لسنة2005، فقد تضمن قائمة ب 942

مؤسسة تضم 1280 وحدة إلا ان العملية أيضا لم تتحقق كما كان ينتظر منها لكونها مست بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.[14]

2. تأهيل المؤسسة الاقتصادية

اعتبرت التدابير المتعلقة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، بمثابة السياسة المساندة للأهداف المرجوة من طرف السلطات العمومية والمتعلقة أساسا بالتحرير الاقتصادي وانشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بعد سنة 2017، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وعند تحقيق تلك الأهداف تظهر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عاجزة عن مواكبة تللك التطورات والمنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، خاصة بعد عمليات الخوصصة أين أصبحت معظم المؤسسات العاملة بالجزائر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بوضع برنامجا لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، يهدف الى تحسين وترقية فعالية أدائها على مستوى منافسيها في السوق المحلى والاجنبي.[15]

كما يسعى برنامج التأهيل الى تحديث المحيط الصناعي والتقني للمؤسسة الاقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد، تحسين طرق الإنتاج، واعتمدت الجزائر على عدة برامج للتأهيل في ظل اتفاقية الشراكة.

وسوف نتطرق الى برامج التأهيل التي وضعت لرفع تنافسية المؤسسات في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

ثانيا: المؤسسة الاقتصادية وبرامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة

1. الشراكة الاورو-جزائرية:

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، واستفادت

الجزائر في إطار الأربعة بروتوكولات (1978–1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.[16]

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. [17]

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة مابين (1997–2003)، وأما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

2. برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA

في سبيل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية باشرت السلطات العمومية الجزائرية بتنفيذ برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هدف إلى تعزيز موقع المؤسسات في السوق المحلية والسوق الخارجية، خاصة وأن الجزائر

على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يستدعي ترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية وعصرنتها، لأن عهد الحماية انتهى والسبيل الوحيد لضمان البقاء والنمو هو التسلح بقدرات تنافسية والمحافظة عليها في الآجال الطويلة، مثل الجودة والمواصفات العالمية، القدرات الإبداعية، الكفاءة البشرية، تقنيات التسيير الحديثة، أساليب التسويق المعاصر،...

إن برنامج التأهيل تصور جديد يختلف عن تصورات إعادة الهيكلة والتطهير المالي، اللذان كانا يقتصران على الاقتصاد الجزئي، حيث يتسم برنامج التأهيل بالتعقيد والشمولية كونه يأخذ وقتا طويلا لتنفيذه، إذ يشمل المؤسسة ومحيطها معا، ويستند أساسا إلى:[18]

-الإنتاج بالمواصفات الدولية؛

-اعتماد المنافسة كمتغيرة يجب مواجهتها؛

-الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

وعليه لتنفيذ برنامج تأهيل يجب توفر بعض الشروط الضرورية كالرغبة الشديدة والإرادة القوية للاستمرار، بالإضافة إلى إمكانية إنعاش الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة من أجل تحسين وتطوير قدرتها التنافسية لكسب حصة في السوق المحلي والدولي.

3. برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

هناك " ثلاث برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأول برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، الموجه لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية العمومية والخاصة تحت إشراف وزارة الصناعة ، والثاني برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار برنامج تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليديةMEDA) بالشراكة مع الاتحاد

الأوروبي ،أما الثالث فهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.[19]

1.3. برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث باشرت وزارة الصناعة في انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (ONUDI) وبعض الدول المقدمة للأموال (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا،...) ، وذلك في إطار" البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر. "

حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب خاص موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان" صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، وتسير هذا الصندوق"اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية."

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط، وعلى مستويات مختلفة كلية (MACRO)، جزئية (MICRO)وقطاعية (MESO) ونلخص هذه الأهداف كما يوضحها الشكل رقم(01):[20]

الشكل رقم(01): أهداف برنامج التأهيل

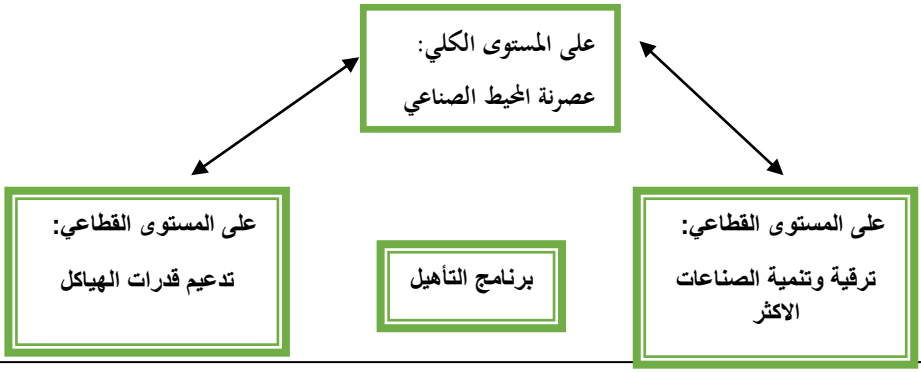

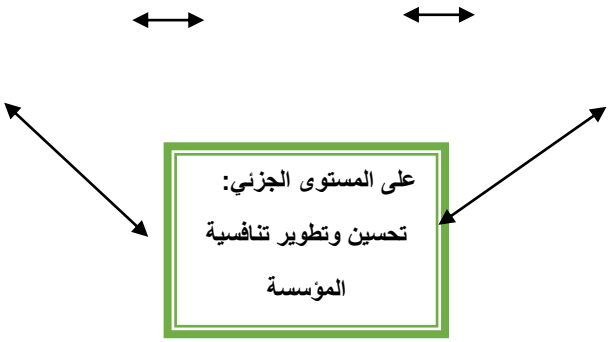

Source : Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi : Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003, p.75.

بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية لتطوير تنافسيتها، يستهدف تحضيرا جيدا لمحيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وفضاءات التبادل الحر الأور ومتوسطي، ويتمثل ذلك في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصرنة أدوات إنتاجها وأنظمة تسييرها التي تحقق من خلالها الجودة في المنتجات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية والتكوين الإداري، وتطبيق المخططات التسويقية والاتصالية.[21]

2.3. برنامج التعاون الجزائري- الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا)

لقد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، ويتمثل هذا الاتفاق في"برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، التي تشغل أكثر من 20 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة المؤسسات الأوروبية، ويتميز هذا البرنامج بما يلي:[22]

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والصناعات التقليدية؛

– تحدد مدة هذا البرنامج ب 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007؛ وقد مدد إلى سنة أخرى أي إلى غاية 2008 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 62,9 مليون أورو، 57 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي و 3,4 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية، والباقي 2,5 من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج؛

– يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين؛

– مقره الجزائر العاصمة وله خمس فروع في :الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران وسطيف.

ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (أي التنمية المستدامة) في الجزائر." ويركز برنامج التعاون الجزائري –الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور:[23]

أ. **تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل من أساليب التسيير، أنظمة الإنتاج، صيغ التمويل، تسيير المخزونات، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع والتوزيع والتصدير، تكوين الموارد البشرية، إدخال نظم المعلومات والاتصالات، العمل على تحسين النوعية والصيانة وغيرها من الأمور.

ب.دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول

المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج.دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية، في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للتعريف بهذا البرنامج، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.[24]

3.3.البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي ":تقوم الوزارة المكّلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية".

وتعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي:[25]

– قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد"برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ."وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية؛

– إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات

الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها؛

– يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها. ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لها بتحسين ملموس لقدرتها التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير وكذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

ثالثا: مؤشرات تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل برنامج التأهيل –دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba–

1. تقديم المؤسسة النشأة والاهداف والهيكل التنظيمي

1.1. نشأة وتعريف المؤسسة:

جاءت فكرة انشاء المؤسسة بعد الاستقلال مباشرة ووضع حجر أساسها سنة 1963، حيث انطلقت الأشغال بها في نفس السنة لتبقى على مدى ثلاث سنوات من الإنجاز اين تم فتح أبواب الوحدة على الإنتاج في 1966/04/11 تحت إسم (SONC) ثم أقفلت في 1967/11/07 بسبب وفاة مديريها وبعد استرجاع نشاطها سميت (SONITEX) " المؤسسة الوطنية لصناعة النسيج" وفي سنة 1983 تعرضت هذه الوحدة الى إعادة هيكلتها لتسمى (ECOTEX) " المؤسسة الوطنية لتفصيل النسيج والألبسة الجاهزة" ثم تغير اسمها الى (COBBA) ابتداء من تاريخ 1998/01/01 أي بعد استقلالها عن المؤسسة الأم ببجاية.

تعريف المؤسسة:

تعتبر مؤسسة EURL–COBBA من اهم المؤسسات الإنتاجية الوطنية في مجال التصنيع التي يعتمد عليها اقتصادنا في مجال الصناعات النسيجية، تقع في ولاية برج

بوعريريج تتربع على مساحة 4026م2 تقدر المساحة المغطاة 1400م2 يبلغ عدد عمالها 120 برأسمال اجتماعي حوالي 50000000دج.

2.1.أهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها:

تحتل المؤسسة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظرا لنوعية المنتج اذ تساهم في تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات الوطنية فيما يخص ملابس العمل بكل أنواعها. وتلعب دور هام في تغطية حاجات بعض القطاعات الاستراتيجية للدولة.

وتتجلى أهم أهدافها في:

- تغطية احتياجات السوق الوطنية؛
- المساهمة في توفير مناصب عمل؛
- القضاء على التبعية الاقتصادية الأجنبية.

كما تسعى المؤسسة الى زيادة رأسمالها ومضاعفة رقم أعمالها وتحقيق الربح الذي يساعدها على تطوير ملكيتها الاقتصادية الحديثة ومواكبة الجودة والقدرة على المنافسة الوطنية والدولية.

3.1. المؤسسة وبرنامج التأهيل:

لقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، وهذا بالاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والذي جاء في إطاره برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED/PME حيث ان اول هدف معلن له هو الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية.

ولقد وقعت لمؤسسة اتفاقية التأهيل ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل رفع تنافسيتها وترقية إنتاجها في 2011/02/02[*] ودخلت حيز

[*]) direction générale de compétitive, Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement, division Programmes de Mise à Niveau, N° 121/DGE/DPMN/AF/2011)

التنفيذ في نفس السنة وتم الاستفادة من استثمارات مادية بقيمة **13341280دج** واستثمارات لا مادية بقيمة **7100000دج**[*]

فكيف ساهم دخول المؤسسة في برنامج التأهيل من تحقيقيها لأبعاد التنمية المستدامة. وهو ما سوف نحاول الإجابة عليه في الجزء الموالي.

2. مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسة" cobba"" في ظل برنامج التأهيل

تقييم أداء المؤسسة قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل هو العملية التي تمكن المؤسسة من معرفة مدى تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة، والمقارنة بين ما تم تسطيره وما أنجز فعلا، وبالتالي تحديد الانحرافات إن وجدت ومنه إيجاد أسبابها ووضع الحلول المناسبة لتدارك الوضع. لكن هاته العملية، أي تقييم الأداء المؤسسة في ظل برنامج التأهيل يتطلب استخدام مقاييس معينة لتحقيق غاياتها، وتعتبر هاته المقاييس كمؤشرات عن مستوى أداء المؤسسة. وبما أن أهداف المؤسسات يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وأهداف بيئية، والتي تمثل في مجملها أهداف التنمية المستدامة، فإن أداء المؤسسة ي مجال التنمية المستدامة يمكن تقييمه كذلك من خلال مؤشرات اقتصادية ومؤشرات اجتماعية وأخرى بيئية.

1.2. مؤشرات قياس البعد الاقتصادي

أ. مؤشرات الربحية، النمو، النشاط، السيولة، الإنتاجية:

نظرا لتعدد أهداف المؤسسات وتنوعها فإن مؤشرات قياس أدائها تتعدد وتتنوع كذلك، فبالنسبة للأداء الاقتصادي يمكن تقييمه بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية منها ما يتعلق بالجانب المالي للمنظمة، أي أدائها العملياتي وذلك خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي يتم تناول اهم المؤشرات:

[*]) Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement, comité National de la Compétitivité Industrielle, réunion du 05 janvier 2011, Decision N°187/2011)

الجدول رقم 01: مؤشرات الربحية للمؤسسة **الوحدة: %**

/مؤشرات الربحية	2011	2012	2013	2014	2015
هامش الربح	11.28	14.44	14.87	15.19	15.45
العائد على الاستثمارات	19.34	21.07	22.23	22.87	23.11
العائد على حقوق الملكية	14 .36	14.93	15.16	15.93	16.45

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة:

Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2010 ou 31/12/2010 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2011 ou 31/12/2011 –

Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2012 ou 31/12/2012 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2013 ou 31/12/2013 -

Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2014 ou 31/12/2014 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2015 ou 31/12/2015 -

من خلال الجدول نجد ان مؤشرات الربحية للمؤسسة في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ودخوله حيز التنفيذ 2012 حيث انتقل نسبة هامش الربح في 2011 من 11.28% الى 14.87% سنة 2013 اين تبين العلاقة بين الأموال المستثمرة في المؤسسة والارباح المحققة وراء ذلك.

الجدول رقم 02: مؤشرات النمو **الوحدة%**

/مؤشرات النمو	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الدخل	13.16	13.78	14.02	14.87	14.89
معدل نمو المبيعات	10.16	11.15	12.22	12.89	13.01

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (نفس المرجع السابق).

اما مؤشرات النمو فتظهر من خلال الجدول في تحسن مستمر اين يتم مقارنة نشاط المؤسسة قبل الاستفادة من برنامج التأهيل وبعده، حيث انتقل معدل نمو المبيعات من 10.16 قبل الاستفادة من البرنامج لتصل الى 12.22 بعد تطبيق لبرنامج التأهيل، وكذلك بالنسبة لمؤشر نمو الدخل فهو في تزايد مستمر.

جدول رقم 03: مؤشرات النشاط **الوحدة %**

/مؤشرات النشاط	2011	2012	2013	2014	2015
معدل دوران المخزون	7	5	2	1	100
متوسط فترة التحصيل	10.95	7	4	2	100
معدل دوران الأصول الثابتة	17.13	17.94	18.21	18.87	19.43

معدل دوران مجموع الأصول	64.22	64.93	65.13	65.67	65.03

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق).

ومن خلال تحليل لنتائج الجدول رقم (03) نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الاستثمارات المادية واللامادية، حيث نجد ان المؤسسة بعد التأهيل أصبح كل ما ينتج يباع فمعدل دوران المخزون في تناقص مستمر ليصل الي 100% سنة 2015، وكذلك بالنسبة لمؤشر فترة التحصيل في تناقص أي أصبحت المؤسسة تحصل جميع مستحقاتها من الزبائن في الوقت المحدد.

الجدول رقم 04: مؤشرات السيولة لدى المؤسسة **الوحدة %**

/مؤشرات السيولة	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التداول	73.71	73.95	74.29	74.76	74.97
نسبة السيولة	39.84	40.23	40.84	41.05	41.36

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق).

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل، حيث انتقلت نسبة التداول سنة 2011 من 73.71% لتصل سنة 2013 الى 74.29%، هذا يدل على استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على راس المال العامل أي بواسطة الأصول الجارية مطروح منه الخصوم الجارية وازدياد هذه النسبة يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة. تعتبر نسبة السيولة كمؤشر عن سيولة المؤسسة أكثر دقة من سابقه، لكونه يستثني قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول عند حسابه فقد انتقل من 39.84% سنة 2011 قبل برنامج التأهيل ليصل الى 40.84% بعد تطبيق لبرنامج التأهيل مباشرة ويبقي في تزايد مستمر الى سنة 2015.

الجدول رقم 05: مؤشرات الانتاجية **الوحدة %**

/مؤشرات الانتاجية	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاجية العمل	63	63	64	64	65
الإنتاجية الكلية	14	15	16	16	17

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق).

اما مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها حيث انتقلت الإنتاجية من 63% سنة 2011 لتصل الى 64.01% سنة 2013 اما الإنتاجية الكلية فوصلت الى 17%

ب. الحصة السوقية: يعبر هذا المؤشر عن نصيب المؤسسة من السوق بالمقارنة مع المنافسين حيث كانت الحصة السوقية سنة 2011 ب 7% لتصل سنة 2014 الى 10% نلاحظ أن هذا المؤشر يمكن من معرفة مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها وبالتالي معرفة مكانتها في السوق فهي تغطي ولو جزء بإنتاجها للسوق المحلي.

ج. رضاء الزبون: الزبون هو غاية العملية الإنتاجية ووجهة منتجات المؤسسة وعليه فرضاؤه غايتها، وهذا المبدأ هو أحد ركائز تحقيق الجودة الشاملة، ولمعرفة أداء المنظمة فيما يتعلق بزبائنها نعتمد على المؤشرات التالية:

*تكاليف الفشل الخارجي (كالتعويضات للزبائن). لا يوجد في المؤسسة

*عدد الوحدات التي أرجعها الزبائن، لا يوجد؛

*فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت المحدد؛

*وقت التسليم وخدمات ما بعد البيع في الوقت المحدد التسليم عدم وجود شكوى من الزبائن. ويمثل رضاء الزبون كذلك مؤشرا عن القدرة التنافسية للمنظمة ومكانتها في السوق.

د. شهادة الايزو 9001

وبدخول مؤسسة COBBA في برنامج التأهيل سعت لحصولها على شهادة الايزو 9001وقدتم حصولها على الشهادة في 2012/04/23مواصفات 2008: ISO9001،

وبالتالي جودة منتجات المؤسسة وقدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية وتعزيز لقدرتها التنافسية*.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2.2. مؤشرات قياس البعد الاجتماعي

تقييم الأداء الاجتماعي هو معيار للحكم على مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية، أي الحكم على الفوائد الاجتماعية لنشاطها الاقتصادي. ولم يعد إصدار التقارير عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات أمرا اختياريا بل أصبح مفروضا عليها، وقد بدأ الحديث عن الأداء الاجتماعي منذ العشرينات من القرن السابق، حيث أن مسؤولية المؤسسة يحددها أداؤها الاجتماعي وما تقدمه من منافع للمجتمع، وبقاؤها مرهون بمستوى هذا الأداء.

جاء في المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا عام 1972م تحت شعار" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال " أنه يجب التزام جميع المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة المحيطة والمساهمة في تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأشخاص، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف رئيسي.

وقد تلت هذه المبادرة عدة دراسات أجرتها معاهد ومدارس وجمعيات أمريكية أفضت إلى التأكيد على ضرورة تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات والإعلان عن نتائجه.

أثبتت الدراسة التي قام بها (Cochran et wood1984) وأكدها (Waddock et Graves1997) وجود علاقة مباشرة بين الأداء الاجتماعي للمنظمة وأدائها المالي، وهو ما جعل دول العالم تلزم المنظمات بالإفصاح عن حصيلة أدائها الاجتماعي.

1.2.2. مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة:

* (Certificat, Référentiel ISO 9001 :2008, Enregistré sous le n° 01100125826, TUV Rheinland Cert GmbH, 25-04-2012)

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة يمكن تقسيمها إلى أربع فئات كما يلي:

أ. مؤشرات للأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

تشمل هذه المؤشرات مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح الأفراد باستثناء الأجر الأساسي الذي يحصل عليه العاملين، وتظم كذلك كل العوامل التي تعتمد عليها المؤسسة لزيادة ولاء أفرادها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمنظمة.

وقد قامت المؤسسة بتقديم عدة حوافز للعمال في المنسابات والاعياد الوطنية والدنية لتحفيزهم على العمل ولتعزيز انتمائهم للمؤسسة"[*]

ب. مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

وهي تكاليف الأداء الاجتماعية التي تضحي بها المؤسسة في سبيل حماية أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه وصيانتهم، فهي تسعى إلى إبعاد الأضرار التي قد تنتج عن نشاطها الاقتصادي وحماية البيئة منها. ومن بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة في هذا المجال تكاليف حماية البيئة من التلوث، والتي تظهر بوضوح من خلال الأداء البيئي للمؤسسة، فإنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

ج. مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع:

تمثل هذه المؤشرات التكاليف التي تتحملها المؤسسة كمساهمة في خدمة المجتمع كالمساعدات التي تقدمها للجمعيات الخيرية والثقافية والتعليمية وغيرها، ومنه قامت المؤسسة من خلال استفادتها من برنامج التأهيل من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3.2. مؤشرات قياس البعد البيئي

[*] Protocole D'Accord Entreprise/ Comité de Participation N°002/13, Entreprise Publique Economique confection Bordj Bou Arreridj, 2013- N°01/14(2014) –N°01/15(2015)

أ. مؤشرات الأداء البيئي(EPIs) للمؤسسة: هي عبارة نوعين من المؤشرات:

- مؤشرات تشغيلية:

وتتصل هاته المؤشرات بالمقاييس الفنية ومجالات الحيازة للمنتج، وكذلك مقاييس استعمال المنتج والعمليات وتصريف المخرجات، ويعتبر منتج مؤسسةcobba منتج خال من الضرر البيئي.[*]

- مؤشرات الأثر البيئي:

هي عبارة عن مؤشرات يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات، وأخرى تطبق على نوع معين من المؤسسات فقط. ويمكن تلخيص مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة في الجدول التالي:

مقاييس متعلقة بالعمليات التشغيلية	مقاييس متعلقة بالمنتج
استخدام المواد الانبعاثات	نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير
استخدام الطاقة الانبعاثات إلى المياه	متوسط عمر المكونات غير القابلة للتدوير
استخدام المياه الانبعاثات إلى الهواء	المتوسط الزمني لاستمرار المنتج
استخدام المواد المخلفات الصلبة	عدد البدائل المتاحة
استخدام المواد المخلفات الخطرة	

المصدر: نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2005، ص.13.

وبالنسبة لمؤسسة COBBA فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية للمؤسسة اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي.[†]

ومنه قامت المؤسسة بدخولها في برنامج التأهيل من تحسين أداؤها البيئي ومنه تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

[*](Observatoire National de I 'Environnement et du Développement Durable (ONEDD), RC 02B0021250,client Eurl COBBA, BCN°00702 DU :10.09.2014)

[†]Observatoire National de I 'Environnement et du Développement Durable (ONEDD), RC 02B0021250, client Eurl COBBA, BCN°00702 DU :10.09.2014)

خاتمة

وفي الأخير نجد أن مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمؤسسة COBBA في ظل برنامج التأهيل التي استفادت منه المؤسسة من اجل تحسين انتاجها وتعزيز ورفع لقدرتها التنافسية ولتحقيق التنمية المستدامة تم بثلاث نقاط رئيسية هي:

- الإنتاجية: قد قامت المؤسسة باستخدام مدخلاتها بفعالية وقامت بخلق قيمة وتحقيق المنفعة.
- الجودة الشاملة: حصول المؤسسة على شهادة الايزو 9001يدل على سعي المؤسسة لترقية منجاتها وتعزيز تنافسيتها في السوق المحلية والأجنبية أي التركيز على التحسين المستمر والإبداع من أجل الوفاء بمتطلبات الزبائن ورغباتهم.
- التنافسية: أي تعزيز قدرتها على الصمود أمام المنافسين ومحاولة التميز من أجل الحفاظ على مكانتها التنافسية على المدى الطويل.

نتائج الدراسة

– مؤشرات الربحية والنمو للمؤسسة في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ودخوله حيز التنفيذ 2012.

– نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الاستثمارات المادية واللامادية؛

– حسب مؤشر السيولة نجد أن المؤسسة أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل؛

– مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها؛

ومنه فإن المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛

– قامت المؤسسة من خلال استفادتها من برنامج التأهيل من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ وذلك من خلال:

– إنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

– تمثل هذه المؤشرات التكاليف التي تتحملها المؤسسة كمساهمة في خدمة المجتمع كالمساعدات التي تقدمها للجمعيات الخيرية والثقافية والتعليمية وغيرها.

_ وبالنسبة لمؤسسة COBBA فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية للمؤسسة اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي

– قامت المؤسسة بدخولها في برنامج التأهيل من تحسين أداؤها البيئي ومنه تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الهوامش:

[1]. عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ، الجزائر، 2006، ص.ص.27-28.

[2]. Sylvain Allemand: Les Paradoxes du développement durable , le Cavalier bleu édition, Paris, 2007, p 31.

[3] . ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص . 23.

[4]. بن عنتر عبد الرحمان: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص. 110.

[5]. بن عنتر عبد الرحمان، نفس المرجع، ص.111.

[6] حمين شريف: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، طبعة النور، 2001، ص. 130.

[7] بن دعيدة ع: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 365.

[8]. Boussoumah, M: L'entreprise Socialiste en Algérie, O.P.U, Alger, 2002, P.34.

[9]. بن عنتر عبد الرحمان، نفس المرجع، ص.112.

[10]. القاضي أنطوان: الخوصصة، التخصيص، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2000، ص. 64.

[11]. الامر95-22 الصادر في 26 اوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

[12]. المادة 2 من الامر 95-22

[13]. النشاشيبي ك. واخرون: الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 133.

[14] SADI N. E: la privatization des entreprises publiques en algérie, objectifs, modalités et enjeux, O.P.U, Alger, 2005,p.207.

[15]Lamri A, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n2, école supérieur de commerce, Alger, juiliet 2003, p. 41.

[16] محمد يوسفي: الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، مجلة سداسية تصدر عن إدارة مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2000، ص.114.

[17]. Mohamed Ben El Hassan Alaoui: Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 2001, N°41, P.209

[18]. قصاب سعدية: الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص. 9.

[19]Boughadou Abdelkrime : Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger , 2006.p 4.

[20]Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi : Restructuration et Mise a niveau d'entreprise : guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003, p.75.

[21]Ibid, p.76.

[22].Abdelkrim Boughadou: Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne، Ce que vous devez savoir، Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat,Octobre2005, p. 3.

[23]. انظر كل من:

- Programme MEDA: Euro Développement PME، programme d'appui aux petites et moyennes entreprises privées، Commission Européenne&Ministère de la PME et l'Artisanat، juin 2005,p 5.

-commission Européenne، note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME , PMI, UGP, avril2002,p.6.

-Bentabet B : les effets des accords euro-mediterraneens, un modèle d'équilibre général calculable appliqué à l'economie algérienne, colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe », Sousse, Tunisie, 2002.

– نوري منير :أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18أفريل2006 ، ص.87.

[24]Abdelkrim Boughadou, Politiques d'appui à la Compétitivité des Entreprise Algériennes, op.cit. , p11.

[25] Abdelkrim Boughadou, op- cit, p .34.